JOURNALUSA
ضبط الأمن
بطريقة أخلاقية
وعلى نحو فعال
وزارة الخارجية الأميركية / مكتب برامج الإعلام الخارجي

وزارة الخارجية الأميركية
المجلد 15 / العدد 10
نشر في نيسان/إبريل 2011

مكتب برامج الإعلام الخارجي
المنسقة — دان ماكال
رئيس التحرير التنفيذي — كاثرين جاي جارفز
مدير قسم المطبوعات — مايكل دجاي فريدمان

رئيسة التحرير — ماري تي. تشانكو
مديرة التحرير — آنيتا غرين
إخراج العدد — جنين بيري
تصميم العدد — سيلفيا سكات

محررة الصور — آن مونرو جاكوبس
تصميم الغلاف — مين تشيه ياو

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع

http://iipdigital.usembassy.gov/iipdigital-ar/publications.html.

وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, eJournal USA
IIP/PUBJ
U.S. Department of State
2200 C Street, NW
Washington, DC 20522-0501
USA
E-mail: eJournalUSA@state.gov

حول هذا العدد

تلعب قوات الشرطة دوراً حاسماً في مؤازرة الديمقراطية، لكونها المسؤولة عن فرض تطبيق القانون. ففي المجتمعات الديمقراطية، يمنح المواطنون سلطة متزايدة لقوات الشرطة كي يتمكنوا من العيش في مجتمع أهلي آمن. فهم يمنحون دوائر الشرطة سلطة الاحتجاز، والتفتيش، وإلقاء القبض على المواطنين واستخدام القوة الجسدية بصورة قانونية عندما تفرض الأوضاع ذلك. بالمقابل، يجب أن تضمن دوائر الشرطة التزام ضباط الشرطة بمعايير أخلاقية عالية. وعندما لا يفعلون ذلك تتصدع الثقة المتبادلة بين المواطنين وقوات الشرطة وتقوض العقد الاجتماعي الضمني الذي يُشكِّل أساس الديمقراطية.

يبحث هذا العدد من المجلة الإلكترونية "إي جورنال يو إس إيه" في الطرق التي يسعى من خلالها المواطنون لتأمين استدامة العقد الاجتماعي.

في هذه الصفحات، يصف جوزيف ماكنمارا تجاربه الأولى كشرطي مبتدئ في دورية في منطقة هارلم في مدينة نيويورك، والتي وفرت له الخبرة لاحقاً في مهنته كقائد شرطة يعمل على تأسيس علاقات الثقة مع مجتمعات الأقليات في كنزاس سيتي، بولاية ميزوري، وسان خوسيه، بولاية كاليفورنيا. وهو يلاحظ أن "اكتساب المعرفة حول ثقافات المجتمعات الأهلية التي تخدمها دوائر الشرطة لا تكفي. فلدى دوائر الشرطة أيضاً ثقافات يتوجب معرفتها – وحتى تغييرها في بعض الأحيان."

في حالات عديدة، كانت مقاومة التغيير التنظيمي تحبط الجهود الإصلاحية للشرطة.ويؤكد البروفسور يوجين أودونيل أن إحدى المشاكل تتمثل بكون معظم دوائر الشرطة تدار وفق نموذج عسكري، في حين يتوجب على الضباط تبني معايير أخلاقية ترتكز على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لجميع المواطنين. يقول أودونيل، "تحاول دوائر عديدة للشرطة فرض معايير أخلاقية وتأمين فعالية الشرطة من خلال السياسة، والحظر، والعقاب". ويؤكد أن هذا الأسلوب خاطئ. وفي مقال على صلة بذلك، يتفق عالم الاجتماع جيمس كيو ويلسون مع أودونيل بوجود نقص رئيسي في هذا النهج: بما ان ضباط الدوريات يتفاعلون مع الناس دون إشراف مباشر عليهم، "يتوجب الوثوق بهم ليتصرفوا بطريقة أخلاقية من تلقاء أنفسهم."

تاريخياً، كانت إصلاحات الشرطة تستهدف الحوادث الفردية، وتهمل المشاكل التنظيمية الكامنة وراء ذلك. يناقش القائد تشارلز كامبيسي، رئيس مكتب الشؤون الداخلية في دائرة شرطة نيويورك، كيف أدخلت الدائرة آليات إدارية لتغيير الطريقة التي تتبعها لضبط سلوكها. ويسرد العالم الجنائي صامويل والكر، والصحفية أندريا لورنز، كيف أن حادث ضرب رودني كينغ في عام 1991 أدى إلى قيام دائرة مأمور الشرطة في لوس انجلس بتمهيد الطريق لما أسماه العديد من الخبراء الشكل الأكثر فعالية على الإطلاق لإشراف المواطنين على الشرطة."

إن جهود الولايات المتحدة لتعزيز الدور الفعال والأخلاقي للشرطة لها ما يوازيها في بلدان أخرى. ففي ميكسكو، الضاحية الفقيرة لمدينة غواتيمالا، يكتسب رجال الشرطة ثقة أفراد المجتمع الأهلي ويخففون من نسبة الجرائم. فمنذ أن تم في عام 2009 إدخال برنامج دائرة الشرطة النموذجية، انخفض عدد جرائم القتل بنسبة 11 بالمئة كما انخفضت الجريمة الإجمالية بنسبة 23 بالمئة. وقد شكّل تجنيد وتدريب ضباط الشرطة عنصراً أساسياً وراء نجاح هذا البرنامج. كما أن تدريب ضباط فرض تطبيق القانون يُشكِّل أيضاً نقطة مركزية لاهتمام الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون (ILEA) في غابورون، بوتسوانا. تقدم هذه الأكاديمية في غابورون لرجال شرطة من 29 بلداً دورات تدريب حول طرق محاربة الإرهاب، وإجراء التحقيقات الجنائية، وإدارة القضايا، والنظر في الأدلة، وغير ذلك من نواحي فرض تطبيق القانون.

© PhotoEdit

ضباط من عناصر شرطة دوريات من أصول آسيوية وإسبانية يمتطون الدرّاجات حيث يعلمون على تنظيم استعراض السنة الجديدة الصينية في لوس أنجليس، بولاية كاليفورنيا.

وفي الولايات المتحدة وغيرها من الأماكن، يرتبط نجاح الشرطة في ضبط الأمن في المجتمع الأهلي بالعلاقات المتبادلة بين قوات الشرطة والمواطنين الذين تؤمن سلامتهم. يستكشف كل واحد من المقالات الواردة في هذا المجلد وجهاً مختلفاً من تلك العلاقة.

وزارة الخارجية الأميركية / المجلد 15 / العدد 10

ضبط الأمن بطريقة أخلاقية وعلى نحو فعال

التحديات والقضايا

ضبط الأمن في المجتمعات الأهلية المتنوعة 3
بقلم جوزيف دي ماكنمارا
ينبغي أن تكون الشرطة على وعي وأن تتعامل ضمن إطار الثقافات السائدة في المجتمعات التي تخدمها.

أخلاقيات قوات الشرطة 7
بقلم جيمس كيو. ويلسون
لا توجد إجابات أو حلول سهلة لمشكلة ضمان استقامة قوات الشرطة

تعزيز ضبط الأمن الأخلاقي والإنساني 9
بقلم يوجين أودونيل
احترام حقوق الإنسان عامل أساسي لأن يكون أداء الشرطة متصفا بأنه أخلاقي وإنساني

مكافحة الفساد بين عناصر الشرطة: 13
مقابلة مع تشارلز كامبيسي
قال رئيس مكتب الشؤون الداخلية في شرطة نيويورك إن وحدته كانت رائدة في استخدام تقنيات مبتكرة وفعالة لاجتثاث جذور الفساد وسوء السلوك من بين صفوفها.

تدريب قوات الشرطة والتنسيق بينها على المستوى الدولي

نموذج للحد من الجريمة في ميكسكو، غواتيمالا 15
بقلم دينا فرناندز غارسيا
إن الشرطة في غواتيمالا نجحت في خفض معدل الجريمة وأيضا في بناء المجتمع من خلال برنامج نموذجي

الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون في غابورون 18
بقلم إفرايم ثوسو كيورنغ
إن برنامج التطوير التنفيذي في أكاديمية تطبيق القانون الدولية يجمع بين الدراسة النظرية والتدريب الميداني

الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون في تايلندا 20
بقلم فارين ساشديف
رئيس شرطة منطقة بانكوك الكبرى يشرح تجربة تدريبه في أكاديمية تطبيق القانون الدولية.

ضبط الشرطة:
المواطنون يشجعون ضبط الأمن بطريقة أخلاقية 22
بقلم صامويل ووكر وأندريا لورنز
لجان الإشراف التي يشكلها المواطنون يمكن أن تدعم أداء الشرطة وجعله أفضل.

مصادر أخرى 23

ضبط الأمن في المجتمعات الأهلية المتنوعة

بقلم جوزيف دي ماكنمارا

© AP Images

توظف دائرة شرطة نيويورك مترجمين يجيدون لغة الإشارات من أجل التفاهم مع المواطنين الصم.

خدم جوزيف دي. ماكنمارا في الشرطة لمدة 35 سنة وترقّى من ضابط دورية في دائرة شرطة مدينة نيويورك إلى مدير دائرة تحليل الجرائم في مدينة نيويورك. وكان قائداً للشرطة في كنزاس سيتي، ولاية ميزوري لمدة ثلاث سنوات وفي سان هوسيه، ولاية كاليفورنيا لمدة 15 سنة. وهو يحمل شهادة دكتوراه في علم الشرطة من كلية جون إف. كينيدي للحكم في جامعة هارفرد. ألّف خمسة كتب ويعمل حالياً زميل أبحاث في مؤسسة هوفر في جامعة ستانفورد.

يشدد التدريب الذي تقدمه أكاديمية الشرطة في مدينة نيويورك على وجوب معاملة الجميع بطريقة منصفة وتجنب السلوك التمييزي. عندما كنت شرطي دورية مبتدئا في سن الواحدة والعشرين في حي هارلم في نيويورك، عانيت مع ذلك من صدمة ثقافية عندما شاهدت الفقر، والجريمة، والعنف، والفصل العنصري غير الرسمي المحيط بي، وهي أشياء لم تذكر خلال تدريبنا.

وفي أحد الأيام، رأيت امرأة أميركية أفريقية أنيقة المظهر في الثلاثين من عمرها، وهي تنزف من جرح في رأسها، تركض باتجاهي. وقالت، "أيها الضابط، أعرف انك مشغول جداً ولكني تعرضت للتو للسرقة"! في الواقع، لم أكن مشغولاً على الإطلاق. كنت ببساطة واقفاً في زاوية أحد الشوارع.

كان المجرم قد فرّ، وامتنع عدد من الشهود، رغم تعاطفهم مع الضحية، عن إعطائي معلومات كانت ستؤدي إلى إلقاء القبض على السارق المسلح.

Getty Images

الضابطة في شرطة مدينة لوس أنجليس ساندرا اسكالانتي تتبادل مع زملائها لحظة مرح.

فما هي الصورة التي كانت لدى هذه المرأة البريئة، التي تعرّضت لاعتداء وحشي، عن رجال الشرطة مما أجبرها للاعتذار عند الإبلاغ عن جريمة وحشية؟ ما هي وجهة النظر التي يحتفظ بها الشهود عن الشرطة والتي منعتهم من تنبيه شرطي موجود في الجوار كان باستطاعته ان يمنع ارتكاب الجريمة؟ لم أنسَ تلك الحادثة طوال السنوات ال 35 الباقية من حياتي المهنية في مجال ضبط الأمن.

كان الدرس الذي استخلصته من ذلك الحادث انه من المفروض على دوائر الشرطة، من أجل منع الجريمة، ان تفهم وتعمل ضمن ثقافات المجتمعات الأهلية التي تخدمها. وبطريقة ما، رغم التدريب الممتاز ووجود العديد من ضباط الشرطة الأكفاء، لم تتمكن دائرة شرطة نيويورك (NYPD) من إقناع الضحايا، الذين يلتزمون شخصياً بالقانون، بأن دائرة الشرطة ترغب بالفعل في حمايتهم من الأذى وان الشراكة بين المجتمع الأهلي ودائرة الشرطة تُشكِّل افضل طريقة لحمايتهم، وحماية عائلاتهم، وممتلكاتهم. خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حددت قواعد دائرة شرطة نيويورك ان "على عناصر الشرطة ان يمتنعوا عن المشاركة في أي حديث غير ضروري مع الناس." ولا عجب إذاً في أن الناس كانوا يعتبرون ان دائرة الشرطة بعيدة عنهم ولا تهتم بمشاكلهم.

ثقافات المجتمعات الأهلية: بناء الثقة

في عام 1973، عُينت قائداً للشرطة في كنزاس سيتي، ولاية ميزوري، وهي مدينة في الغرب الأوسط من الولايات المتحدة يقطنها نصف مليون مواطن. وكان نفس غياب الشراكة بين الناس ودائرة الشرطة الذي ساد في نيويورك يقلق مدينة كنزاس سيتي. وكانت النتيجة اننا اتبعنا للتواصل مع الناس عدداً من الأساليب الجديدة لإقناع المجتمع الأهلي بأن الرجال والنساء العاملين في دائرة الشرطة كرسوا أوقاتهم لحمايتهم، وحتى لتعريض حياة أفراد الشرطة للخطر. وقامت الدائرة بتجنيد قادة من أحياء تسود فيها نسبة عالية من الجرائم لإجراء دورات توعية ثقافية لمساعدة ضباط الشرطة على فهم الفروقات الدقيقة في الثقافات المختلفة التي تُشكِّل طريقة تجاوب المواطنين مع الجريمة ورجال الشرطة. وفي نفس الوقت، بدأت الدائرة تطلب من ضباط الدوريات ورقباء الشرطة في المناطق أن يتفاعلوا مع الناس القاطنين في الأحياء المجاورة، ومع المدارس ومنظمات الأهل خلال اجتماعات المجتمع الأهلي مع مالكي المنازل، ومع مستأجري الشقق، والمجموعات الأخرى.

وقد ظهرت قيمة هذه الأساليب بسرعة. بدأت منظمات مثل الجمعية القومية لتقدم الملونين ومنظمة "لا رازا" التي تمثل مجتمعات أهلية أميركية أفريقية ولاتينية، تشترك مع الشرطة في جهود إيجابية لمنع الجريمة. أمّن الاتصال الشخصي بين الضباط وأولئك الذين يخدمونهم الحصول على استخبارات لا تقدر بثمن لدوائر الشرطة حول المشاكل الجنائية القائمة واحتياجات المواطنين. وما لبث أن أدرك الضباط بأن الأكثرية الساحقة للناس تدعم أعمالهم.

أراد الناس عدداً أكبر من رجال الشرطة الأكفاء لحفظ الأمن وليس عدداً أقل. وللمرة الأولى، أصبح سكان الأحياء يعتبرون ضباط الشرطة كأفراد يتوقون لحمايتهم بدلاً من غرباء بعيدين عنهم- أجانب يحتلّون أحياءهم – يتواجدون ببساطة لتسليمهم محاضر مخالفات السير او إلقاء القبض عليهم لانتهاكات بسيطة.

بعد انقضاء سنة تقريباً، بدأت الجريمة تنخفض. جعلت العلاقات الأفضل مع مجموعات الأقليات الناس راغبين أكثر في الإبلاغ عن الجريمة إلى الشرطة، وتقديم معلومات كشهود عيان، وعندما كانوا يجلسون في مقاعد هيئة المحلفين، كانوا يثقون بشهادة رجال الشرطة. في عام 1974، اختارت شركة نيوز بيبر انتربرايزس، دائرة الشرطة في كنزاس سيتي(KCPD)، كأفضل دائرة شرطة في البلاد. وبالإضافة إلى انخفاض الجريمة، بدأت دائرة الشرطة في كنزاس سيتي تحقق نجاحاً بدرجة هامة في تجنيد عدد أكبر من النساء والأميركيين من أصل ولاتيني في قواتها، الأمر الذي عزز بدوره فكرة الشراكة بين دائرة الشرطة والمجتمع الأهلي.

في عام 1976، انتقلت إلى الغرب لأصبح قائد الشرطة في سان هوسيه، ولاية كاليفورنيا، وهي مدينة أصبحت الآن تضم أكثر من مليون نسمة معظمهم من أفراد مجموعات الأقليات الذين يعتنقون مجموعة متنوعة واسعة من الثقافات واللغات.

بالإضافة إلى إدخال التوعية الثقافية والتواصل في برامج التدريب التي حققت النجاح في كنزاس سيتي، كان علينا في سان هوسيه ان نجد طرقاً للاستجابة إلى تحديات أخرى أيضاً والتعامل معها. فقد جرى إعادة توطين أكثر من 50 ألف فيتنامي خلال ليلة واحدة تقريباً في سان هوسيه إثر سقوط سايغون عام 1975. كانوا مواطنين صالحين وملتزمين بالقانون بنسبة ساحقة وتكيفوا بسرعة مع المجتمع الأهلي. شعر القادمون الجدد بأنهم سعداء الحظ في أنهم

© AP Images

في أوهايو، يحمل أفراد دوريات الشرطة بطاقات خاصة تستخدم لتعلم اللغة تحمل جملاً مترجمة إلى 59 لغة أجنبية.

يتمتعون بالحريات التي نعتبرها تحصيل حاصل، ومكنتهم ثقافتهم القوية الموجهة نحو العائلة من الانتقال بسرعة إلى إقامة مشاريع الأعمال والسعي لتحقيق تقدم شخصي من خلال التعليم العام.

ولكن واجه الفيتناميون بعض المشاكل مثلهم مثل أية مجموعة مهاجرين أخرى.

فقد كان العديد من هؤلاء المهاجرين المحترمين يعانون على أيدي رجال الشرطة والحكومة في البلد الذي هربوا منه، وانجرف عدد من الذكور الشباب إلى عصابات إجرامية استغلت بسرعة تردد المهاجرين الفيتناميين الآخرين بالنسبة للثقة في رجال الشرطة وفي السعي إلى حماية الأشقياء. وأصبحت سرقات المنازل وابتزاز مؤسسات الأعمال مشاكل خطيرة في الأحياء التي يقطنها الفيتناميون.

بدأت دائرة شرطة سان هوسيه بتنفيذ جهد رئيسي للتواصل مع المهاجرين الفيتناميين من أجل إقناعهم بالمشاركة مع ضباط الشرطة ضد المجرمين. كانت جهودنا الأولى مشابهة لتلك التي نجحت في كنزاس سيتي، مع تنظيم دورات تدريب للتوعية الثقافية، ومغادرة ضباط الدوريات سياراتهم لزيارة مجموعات الأعمال والأحياء، وتوزيع نشرات حول جهود الشرطة في منع الجريمة مكتوبة باللغتين الفيتنامية والإنكليزية تشرح كيف ومتى يجب الاتصال بالشرطة وطريقة عمل نظام القضاء الجنائي الأميركي. كما كانت جهود التواصل من خلال محطات الإذاعة، والتلفزيون، والوسائل الإعلامية المطبوعة الفيتنامية فعالة في تثقيف القادمين الجدد حول كيفية تحسين سلامتهم من خلال العمل مع قوات الشرطة. وكانت الدائرة سعيدة الحظ لتلقيها قدرا كبيرا من المساعدة من معهد اللغات التابع لوزارة الدفاع الأميركية في مونتيري المجاورة، الذي تطوع لتقديم خدمة ترجمة على مدى 24 ساعة في اليوم باللغة الفيتنامية ولغات أخرى.

وخلال سنتين، نجحت جهود التواصل هذه إلى درجة أصبحت فيها سان هوسيه إحدى المدن الكبرى الأكثر أمناً في الولايات المتحدة.

ثقافة الشرطة: تحدي الخرافات

إن اكتساب المعرفة حول ثقافات المجتمعات الأهلية التي تخدمها قوات الشرطة لا تكفي. فلدى دوائر الشرطة ثقافات تتطلب تفحصها وأحياناً تغييرها.

الخرافة التاريخية حول الشرطة هي ان قوات الشرطة الأشداء واليقظين يمنعون حصول الجرائم رغم عدم اكتراث أو عداء الناس لهم. تلاشت هذه الفكرة الخاطئة في وجه نتائج الأبحاث التي أظهرت انه يمكن حل معظم الجرائم والحصول على إدانات عندما يتصل الناس العاديون بالرقم 911 في الوقت المناسب، وعندما يخدمون كشهود، وعندما لا يتحيزون ضد شهادة الشرطة عندما يعملون في هيئات المحلفين.

استجابة لجهودنا السابقة في عام 1977، اصدر اتحاد الشرطة تأنيباً رسمياً لأن "قائد الشرطة حاول إرضاء الناس". وكان يجب إقناع عناصر الشرطة أيضاً بأن برامج التواصل لم تكن مجرد جهود سطحية في مجال العلاقات العامة تصدر من المراكز الرئيسية للشرطة. فالتواصل يُشكِّل بالفعل ميزة ثمينة لضباط الدوريات خلال القيام بواجبهم الأولي وهو حماية حياة الناس وممتلكاتهم. إن أفضل دائرة شرطة هي دائرة الشرطة التي تقتبس من أقوال ابراهام لنكولن: "من الشعب، وبالشعب، ومن اجل الشعب."

©AP Images

ضابطة شرطة في المجتمع الأهلي في بنسيلم بولاية بنسلفانيا يتحدث مع فتاة في الثامنة من عمرها.

أخلاقيات قوات الشرطة

بقلم جيمس كيو. ويلسون

© AP Images

لقد جعلت الجهود التي تبذلها دائرة شرطة مدينة نيويورك في مجال التوظيف والتحولات الديمغرافية من هذه الدائرة الأكثر تنوعا في الولايات المتحدة من حيث الكفاءات الدولية التي تعمل بها.

جيمس كيو. ويلسون هو حالياً عالم مرموق في دائرة العلوم السياسية في جامعة بوسطن. وهو مؤلف كتاب "التفكير حول الجريمة" (فينتيج بوكس، 1985)، وكتاب "تنوعات في سلوك قوات الشرطة" (مطبعة جامعة هارفرد، 1978) وكتاب "الجريمة والطبيعة الإنسانية" (سيمون أند شوستر، 1985).

تواجه كل دولة أعرفها التحدي الرئيسي المتمثل في وضع معايير أخلاقية لضباط الشرطة لديها. إنها مهمة أصعب مما هي في وظائف أخرى كثيرة لأن الشرطي يعمل في ظروف غير اعتيادية. يتعامل ضباط الدوريات والمحققون مع الناس دون وجود مراقبة مباشرة عليهم من جانب رؤسائهم الإداريين، ولذلك يجب الوثوق في أنهم سيتصرفون بطريقة أخلاقية من تلقاء أنفسهم. عندما تحدث جريمة بشعة، قد يطلب الناس من قوات الشرطة حلها "مهما كان الذي يتعين عليهم القيام به". وفي ذلك يبرز الضغط لاستخدام قوة لا مبرر لها. وفي بعض المدن، يضغط مسؤولون حكوميون فاسدون على قوات الشرطة لكي تحمي النشاطات الإجرامية أو أن تجمع الأموال لها.

يجب أن يعتمد ضباط الشرطة على الضباط الآخرين، ليس لإنجاز مهمتهم من خلال المشاركة بالمعلومات وحسب، إنما في حالات عديدة، لتجنب الإصابة أو القتل على يد مشتبه به أيضاً. ومن أجل المحافظة على علاقات جيدة فيما بينهم، من المحتمل جداً أن يتبع الضباط "قانون السكوت" أو "الستار الأزرق". وهذه عبارات أميركية تشير إلى اتفاقية غير رسمية بعدم إبلاغ رؤسائهم عن الهفوات الأخلاقية التي يلاحظونها. يكون التحقيق في سوء سلوك قوات الشرطة صعب في حال اتبع كل ضابط "قانون السكوت".

إحدى المشاكل هي أن الأخلاقيات مفهوم صعب. من الخطأ تلقي الرشاوى من تجار المخدرات أو الإرهابيين، ولكن هل من الخطأ أيضاً تناول وجبة طعام مجانية من صاحب مطعم يريدك أن تصبح ضيفاً دائماً لمطعمه؟ يجب التفكير بهذه المسائل بعناية كبيرة.

© AP Images

ضباط من شرطة مدينة نيويورك يتحدثون مع مراهقين حول كيفية الانخراط ا ضباط الشرطة.

لدى جميع دوائر الشرطة الأميركية الكبيرة الحجم مكتب للشؤون الداخلية يتلقى ويعمل على معالجة الشكاوى ضد سلوك قوات الشرطة (انظر مكافحة الفساد في دوائر الشرطة: مقابلة مع تشارلز كامبيسي). وفي بعض المدن هناك مجلس مدني لمراجعة

الشكاوى يعمل فيه مدنيون بدلاً من ضباط شرطة ويتولى المجلس مهمة فرض تطبيق المعايير الأخلاقية. وتعتبر هذه الفكرة مثيرة للجدل بين صفوف ضباط الشرطة.

ومهما كانت الآلية المتبعة، فلا زالت التصرفات السيئة لقوات الشرطة تحصل. ومع أن دائرة الشرطة في مدينة لوس أنجلس (LAPD) لديها سجل جيد، فإن قسم الدائرة الموجود في منطقة رامبارتس تعرّض لأزمة كبيرة عندما أطلقت وحدة مقاومة عصابات الشوارع الرصاص على مواطن غير مسلح، ثم وضعت مسدساً بجانبه كي يتمكن ضابط الشرطة الذي قتله ادعاء الدفاع عن النفس. اكتشفت دائرة شرطة مدينة لوس أنجلس هذه المشكلة التي أدت إلى رفع قضية من جانب وزارة العدل الأميركية نتج عنها صدور قرار اتفاق نص على أن دائرة شرطة مدينة لوس أنجلس يجب أن تحقق تقدماً في تنفيذ الأهداف المختلفة للنزاهة.

ليس هناك من حلول سهلة لمشكلة ضمان نزاهة قوات الشرطة. تستطيع لجان التحقيق الخارجية، ومكاتب الشؤون الداخلية، والتقارير الانتقادية التي تنشر في الصحف أن تساعد جميعها، ولكن الحل يتطلب التجنيد، والتدريب، والإشراف على عمل ضباط الشرطة بطريقة تزيد من فرص ممارسة السلوك اللائق.

التجنيد: معظم الناس لا يغيرون معاييرهم الأخلاقية عندما يتقدمون في السن. فإذا كانوا مراهقين صاخبين، لا يمكن السيطرة عليهم، فإنهم سيصبحون على الأرجح ضباط شرطة صاخبين خارجين عن السيطرة. عند تجنيد ضباط شرطة جدد، يجب أن تستثمر دوائر الشرطة بكثافة في الحكم على سلوكهم. من الأفضل رفض عشرة مرشحين من أجل الحصول على مرشح واحد جيد.

التدريب: يجب ممارسة تركيز جدي في كلية تدريب قوات الشرطة حول أسباب أهمية الأخلاقيات. فالنزاهة تجعل الناس أكثر استعداداً لتقبل ضابط الشرطة كحامٍ لهم بدلاً من أن يكون ظالماً، وتمنح ضابط الشرطة الشعور بأنه يقوم بعمل جدير بالثناء يستطيع أن يفتخر به.

الإشراف: المشرف الرئيسي هو ضابط التدريب الذي يعمل معه الضابط الجديد للمرة الأولى. يقول ضابط التدريب الجيد للضباط الجدد، "الحقائق في الشارع تتطلب منكم أن تظهروا أنكم صارمون وفي الوقت نفسه صادقون".

قيادة الدائرة: يجب أن تكافئ الضباط الأكفاء وأن تعاقب الضباط السيئين، ويجب أن تقوم بذلك بصورة روتينية، وليس فقط عندما تؤدي فضيحة إلى إجراء تحقيق علني. إن ترك ضباط الشرطة السيئين في مراكزهم يبعث برسالة سلبية إلى الضباط الأكفاء.

© Corbis

خلال احتفال التخرج من إحدى أكاديميات الشرطة، يظهر الضابط في صورة مظللة منعكسة أمام شعار الأكاديمية.

تعزيز ضبط الأمن الأخلاقي والإنساني

بقلم يوجين أودونيل

© AP Images

ضباط الشرطة يقدمون تعازيهم في جنازة ضابط شرطة قتل عام 2008 في فيلادلفيا، أثناء قيامه بواجباته.

يوجين أودونيل، الأستاذ في دراسات الشرطة في كلية جون جاي للعدل الجنائي، وضابط الشرطة والمدعي العام السابق في مدينة نيويورك، كان أحد مدرسي كلية جون جاي في قسم الكرامة الإنسانية في الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون في بودابست، المجر وفي غابورون، بوتسوانا.

لا تواجه دوائر الشرطة في سائر أنحاء العالم تحدياً في كل يوم أكبر من تحدي تعزيز ضبط الأمن الإنساني والأخلاقي الذي يضع الخير العام في جوهر كل ما يفعلونه. وفي الوقت نفسه يحمي بدقة متناهية كرامة حتى الأفراد الأكثر مدعاة للاحتقار. مع ذلك، ففي أحيان كثيرة جداً تهمل دوائر الشرطة البعد الإنساني كجوهر لضبط الأمن وتجد من الأسهل، ولا سيما مؤخراً، تركيز الاهتمام على تكنولوجيات وقياسات ما يعملونه بدلاً من كيف يعملونه.

تحاول دوائر شرطة عديدة فرض معايير أخلاقية وضبط الأمن بطريقة فعالة من خلال السياسة، والحظر، والعقوبة، والنقص الرئيسي في هذا النهج هو أنه لا يتم أبداً مراجعة معظم أعمال الشرطة، كما أنها، كمسألة عملية، غير قابلة للمراجعة. وفي حين أن وجود مراقبين خارجيين مستقلين وعدة طبقات من المراقبة هو أمر مهم، فإن التحول الحقيقي الأخلاقي المرتكز على الناس لا يحصل سوى عندما يتبناه المحترفون من رجال الشرطة الموجودون في الخط الأمامي.

تتأثر معاملة ضباط الشرطة للآخرين بكيفية معاملة ضباط الشرطة أنفسهم. فأي حديث موثوق به حول احترام حقوق الإنسان والسلوك الأخلاقي يجب أن يبدأ داخل أي دائرة شرطة من خلال إجراء مناقشة صريحة مع الالتزام بمعاملة الموظفين بإنصاف.

ثقافة الشرطة

كمجموعة، يشكل ضباط الشرطة جزءاً من ثقافة تشدد على العمل وليس على التأمل الباطني: فالضباط ينظرون شذراً إلى التفحص الذاتي، ويعتبرونه عملاً غبياً وغير مفيد لعملهم في العالم الحقيقي. عندما كنا ندرب قوات الشرطة المحلية والدولية، اندهشنا

القسرية ضد الآخرين.

لدى العديد من دوائر الشرطة توقعات متواضعة حول السلوك الأخلاقي لضباطها. وعندما تعالج دوائر الشرطة قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، فإنها تعتمد في أحيان كثيرة على محاضرات نظرية أو تلاوة مجردة للمبادئ السامية، مع القليل من التشديد على الحوار وعلى تحديات العالم الحقيقي التي تواجهها الشرطة في التعامل مع الناس بتسامح واحترام.

إن مساعدة الناس المحتاجين تُشكِّل جزءاً هائلاً من العمل الذي تقوم به الشرطة، وقد أعادت دوائر شرطة عديدة تسمية نفسها دوائر "خدمات" بدلاً من "قوات". يحمل ضباط الشرطة معهم في العالم أجمع دافعاً لمساعدة الآخرين في عملهم ورغبة في تقديم تضحيات شخصية وحتى المخاطرة برفاهيتهم. إن هذه الصفة جديرة بالإعجاب وتستطيع أن تخدم كجسر لتشجيع السلوك الأخلاقي من جانب ضباط فرديين ومن أجل وضع معايير وممارسات أخلاقية لدوائر الشرطة، وخاصة عندما يتركز النقاش حول الأخلاق على بناء دولة أفضل وتحسين الظروف المعيشية للضباط وعائلاتهم وأولادهم.

© AP Images

تدار دوائر الشرطة وفق النموذج العسكري.

© Getty Images

ضابط شرطة في مدينة أوكلاهوما يواسي زميلاً له خلال جنازة ضابط زميل.

لرغبة الضباط من بلدان وثقافات عديدة بالمشاركة في حوارات صادرة من القلب -وأحياناً حتى مبكية - حول كرامة الإنسان، وخاصة عند وجود رغبة مرافقة للاعتراف بالكفاح الذاتي للضباط كي يعاملوا باحترام.

من الممكن أن يشكل تغيير مواقف الشرطة تحدياً خاصاً ولا سيما لأن دوائر الشرطة تُدار وفق نموذج عسكري يفرض الطاعة للسلطة، والتنازل عن فردية الضباط، ووجود رغبة لممارسة السلطة

قوات الشرطة والمحرومون من الحقوق السياسية

من المؤكد أن المعايير الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان تتطور وتتشكل وفق الزمان والمكان. ففي أماكن عديدة هناك مجموعات من المنبوذين الذين يعتبر التمييز العنصري ضدهم عملاً يمكن الدفاع عنه. من الممكن أن يُشكِّل هذا التقليل من إنسانية الآخرين تحدياً يومياً لضباط الشرطة العاملين في مجتمعات أهلية مهمشة. وبصورة مثيرة للسخرية، يعتقد الباحثون أن غياب القيمة الذاتية والشعور بالعجز من جانب قوات الشرطة يمكن أن يصبحا عاملاً مفاقماً يساهم في ممارسة العنف، والانتهاكات، والفساد غير المبررين. وربما كانت نقطة الإشعال الأكثر انتشاراً لارتكاب العنف ولانتهاكات الشرطة عبر العالم هي التي تتعلق بضباط لديهم إحساس ضعيف بقيمتهم الذاتية للتفاعل مع أفراد مجموعات الأقليات، والمعوقين، والسكارى أو غيرهم من الأفراد المحرومين من الحقوق السياسية الذين وُصموا بأنهم لا "يحترمون" قوات الشرطة بدرجة كافية.

لا يُشكِّل تركيز دائرة الشرطة على مبادئ الكرامة الإنسانية بديلاً عن الأساليب التقليدية والمبتكرة لاقتلاع الفساد والسلوك اللاإنساني. يجب ان تلتزم دوائر الشرطة بالتدقيق، والتدريب، والإشراف، والتأديب، والاكتشاف الاستباقي للسلوك غير الملائم لضباط الشرطة. يجب ان تسعى الدوائر إلى إقناع الضباط بأنهم مؤتمنون

عامون وان خدمتهم العامة هي في نهاية المطاف خدمة ذاتية، وان خيانة الأمانة العامة تشوه سمعة الضباط المخالفين، والزملاء وجميع الأعزاء على قلوبهم.

إن قوات الشرطة تتأثر وتتقيد بالمعايير الأخلاقية والتوقعات الأوسع لمجتمعاتهم. ومن المهم أن يكون الإنسان واقعياً بالنسبة لحدود أي نهج يرتكز على الكرامة الإنسانية من أجل ضبط الأمن، وخاصة عندما يكون ضبط الأمن بقوة وحشية قد أصبح مؤسساتياً، أو في ثقافات تعتبر الهدايا والرشاوى والمحسوبية معايير متعارفاً عليها، أو حيث تزيد مداخيل الفساد رواتب ضباط الشرطة غير الكافية بدرجة فادحة. في مثل هذه الأماكن، ربما يكون أفضل ما يمكن الأمل به هو أن يمنع ضبط الأمن الذي يمليه الضمير أسوأ أنواع التجاوزات.

© AP Images

ضابط شرطة في ولاية اركنساس يحمل طفلاً رضيعاً إلى سيارة إسعاف بعد أن تمّ إنقاذه من حريق.

لقد قمنا بتدريب ضباط عبروا عن يأسهم من إمكانية التغيير الأخلاقي وآمنوا بأن بلادهم غير ملائمة أو أنها غير قادرة بطبيعتها لتحقيق تقدم إيجابي. يقدم ذلك للضباط أساساً منطقياً ملائماً لتجنب الانخراط الأخلاقي الشخصي: "بما أنه لا يمكن تحقيق أي تحسن ملموس إلى أن يتم تغيير النظام بالكامل، فلست مضطراً لأن اركز اهتمامي على مسؤولياتي الأخلاقية." ومرة أخرى، يتعين إقناع الضباط بأنهم يمكن أن يشهدوا على ما هو حق.

ضبط الأمن بطريقة أخلاقية: ليس بعيد المنال

الشعور بالإحباط حول الوتيرة البطيئة للتغيير يجب أن لا يضلل أي إنسان كي يعتقد أن التحسين الأخلاقي والإنساني غير ممكن التحقيق. وبالتأكيد، خلال العقود المنصرمة، فقد عززت دوائر الشرطة من كل حجم، وفي كل قارة، الدعم للناس من خلال خفض حالات الفساد وانتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية، ومن خلال تعزيز إجراءات المحاسبة الداخلية والخارجية. ولكن رؤساء دوائر الشرطة في كل مكان يعرفون ما هو أفضل من مجرد الإعلان عن انتهاء مهتهم بغض النظر عن مقدار التقدم الذي حققوه.

دوائر الشرطة هي الركائز الأكثر ظهوراً للمجتمع اللائق والمتناغم، وعندما تعمل بطريقة يمكن التكهن بها، وبانضباط، وبولاء لحكم القانون يكتسب الناس العاديون الثقة بحكومتهم. وعندما يتلقى المرء الأشد حرماناً في أفقر حي نفس المعاملة التي يتلقاها رجل ثري يعيش حياة فاخرة في مكان يقع فوق هضبة مرتفعة، يتعزز المجتمع الأهلي وتُكرّم قوات الشرطة. قد يبدو التقدم وكأنه أُحبط في بعض الأحيان، ولكن حتى في أكثر الأماكن اضطراباً هناك أوقات ينتصر فيها حكم القانون كما يحصل عندما يُقتل ضابط شرطة ويسوق ضباط آخرون مرتكب الجريمة إلى المحكمة بدلاً من إنزال العقاب به فوراً.

ولا شك أن البعض سوف يحتج بالقول إن ضبط الأمن المرتكز على الكرامة الإنسانية يشكل حلاً مبسطاً لمجموعة من التحديات المعقدة التي تمثل أمام الشرطة وتكون فريدة في أحيان كثيرة. ولكونها المؤسسة العامة الظاهرة إلى أقصى حد التي أوكل إليها أمر المحافظة على العدالة، فإن قوات الشرطة تملك ضمن مهماتها الاعتيادية السلطة لتكون ضامنة للكرامة الشخصية والمعاملة العادلة- وهذه شخصيات بطولية حقاً بحد ذاتها.

© AP Images

ضابط شرطة في دائرة شرطة مدينة نيويورك يتحدث مع مواطن باللغة الروسية في الحي الروسي في المدينة.

مكافحة الفساد بين عناصر الشرطة:
مقابلة مع تشارلز كامبيسي

القائد تشارلز كامبيسي يترأس مكتب الشؤون الداخلية في دائرة شرطة مدينة نيويورك.

مجلة إي جورنال يو إس إيه: هل يمكنك أن تخبرنا عن مكتب الشؤون الداخلية في دائرة شرطة مدينة نيويورك ؟

كامبيسي: مهمتنا هي "تقديم السيطرة الفعالة على الفساد من خلال تحليل الادعاءات والاتجاهات وإجراء تحقيقات شاملة تهدف إلى ضمان توفر أعلى معايير النزاهة."

مجلة إي جورنال يو إس إيه: ما هو حجم مكتبكم؟ وما هو حجم دائرة شرطة مدينة نيويورك؟

كامبيسي: تضم دائرة شرطة مدينة نيويورك ما يزيد على 52000 عضو. ومن أصل هؤلاء الـ 52000، هناك ما يقرب من 35 ألفا من الضباط المحلّفين. ولدينا حاليا نحو 655 موظفاً مخصصاً لمكتب الشؤون الداخلية... ونحن مسؤولون عن كل عضو في دائرة شرطة مدينة نيويورك سواء كانوا أعضاءً يرتدون الزي الرسمي - ضابط محلف - أو أعضاء مدنيين. ويشمل ذلك السلوك أثناء الخدمة وخارجها.

ولدينا مركز قيادة يعمل على مدار 24 ساعة يوميا، سبعة أيام في الأسبوع. وفي عطلات نهاية الأسبوع والأعياد، فنحن لا نغلق أبداً. نتلقى شكاوى المواطنين حول أي شيء. فضلا عن كوننا نعمل كردة فعل، فقد وضعنا فلسفة استباقية للغاية لمنع الفساد. وأعتقد أن نهجنا الاستباقي لمكافحة الفساد وإجراء التحقيقات هو ما يميزنا عن غيرنا.

مجلة إي جورنال يو إس إيه: كيف تكونون استباقيين؟

كامبيسي: نعتبر استباقيين في عدد من الطرق المختلفة. فمن أجل

Courtesy of the New York Police Department

قوارب حراسة بحرية تابعة لدائرة شرطة مدينة نيويورك.

Courtesy of the New York Police Department

القائد تشارلز كامبيسي

الوقاية من تعاطي المخدرات من جانب أعضائنا. نجري ثلاثة أنواع من فحوصات المخدرات: عند مستوى الدخول، وعشوائيا، وعندما يبرز شك معقول لدى المشرف بأن العضو يتعاطى المخدرات.

إذا رفض العضو أن يخضع لأي فحص من فحوصات المخدرات، يعتبر أنه فشل في الاختبار. وعقوبة الفشل في اختبار المخدرات هي الفصل من الخدمة. لا نقدم المشورة، أو إعادة التأهيل، أو نوفر فرصة ثانية لتعاطي المخدرات غير المشروعة. فإذا فشلت في الاختبار أو رفضت إجراء الاختبار، سوف يتم فصلك من الخدمة.

ونحن نجري اختبارات النزاهة، التي نعتبر أساسا روادا في إجرائها وصياغتها. اختبار النزاهة هذا هو وضع افتراضي من تصميم مكتب الشؤون الداخلية كي يبدو وكأنه وضع قد يواجهه ضابط شرطة في أي يوم خلال الدورية التي يقوم بها. نجري نوعين من الاختبارات: الهادف والعشوائي. نجري اختبارات النزاهة الهادفة عندما نعتقد أن الضابط أو مجموعة من الضباط ضالعون في نوع ما من سوء السلوك الجسيم أو في الفساد. ومن ثم نضع سيناريو يحاكي ما نعتقد بأن الضباط يفعلونه.

نعطي الضباط حرية التصرف الكاملة للعمل وفقا للقانون وللمبادئ التوجيهية الخاصة بنا، ولكن أيضا، نعطيهم الحرية المطلقة للتصرف من تلقاء أنفسهم. ويعود الخيار لهم بالكامل.

اننا نختبر كل أمر صادر في جميع أنحاء المدينة، سبعة أيام في الأسبوع. ونختبر الضباط على أساس دائم. لا نكشف عن العدد الدقيق لاختبارات النزاهة التي نقوم بها لأننا نريد أن نبقي ذلك سرياً وأن نخلق مظهر الوجود الدائم لنا. نريد أن يتساءل جميع أعضاء دائرة الشرطة ما إذا كان الوضع هو مهمة روتينية أو اختبار محتمل للنزاهة. لا نناقش السيناريوهات التي نستخدمها في اختبارات النزاهة لأننا نريد أن نبقيها سرية أيضاً.

إننا أيضا استباقيون في برامجنا لاستخلاص المعلومات من المعتقلين. تتوجه مجموعات التحقيق الـ 19 لدينا إلى مرافق الحجز المركزي وتسأل السجناء عن البنادق والمخدرات، وعن الناس الذين يرتكبون الجرائم، ولكن نسألهم أيضا أسئلة حول الضباط الذين قد يكونون فاسدين، أو الضباط الذين قد يكونون ضالعين في سؤ السلوك.

لقد وضع مكتب الشؤون الداخلية كذلك برنامجاً لتطبيق القانون كجزء من نهجنا الاستباقي لمكافحة الفساد. يستهدف المحققون في هذا المكتب تلك الجرائم التي كانت تقليديا معرضة لارتكاب الفساد. نركز جهودنا على تلك المناطق التي يُعتقد أنها مواقع نشطه للمخدرات، أو على المناطق التي تتجمع فيها البغايا، أو حيث من المعروف أن مروجي المخدرات يعملون فيها، أو حيث يشتبه بوجود ألعاب القمار.

إذا كانت لدينا إدعاءات بأن ضباط الشرطة يمكن أن يكونوا متورطين في نوع من سوء السلوك في مناطق معينة من المدينة، فإننا نقوم برسم صورة إحصائية لتلك المنطقة. فربما كان ذلك بيتاً يضم شققاً لعدة عائلات. فتقوم بالتحقق لمعرفة ما إذا كانت قد صدرت أوامر لإلقاء القبض على الناس في ذلك البيت لارتكابهم أي مجموعة متنوعة من الجرائم.

ثم يتوجه محققو مكتب الشؤون الداخلية لتنفيذ أوامر الاعتقال تلك مع الأمل بجمع المعلومات الاستخباراتية واستخدام هؤلاء الناس، إذا كان ذلك ممكنا، كمخبرين لنا في اختبار النزاهة.

أحد الأشياء التي أرغب في قولها هو أنه عندما نقوم بهذا النوع من العمليات...أحيانا يكون أفضل المخبرين هو الشخص المتورط في السلوك غير القانوني.

إننا نعمل عن كثب مع النيابة العامة المحلية، سواء كانت النيابة العامة في الولايات أو النيابة العامة الفدرالية، للعمل على صفقات مع المتعاونين الذين يكونون على استعداد للعمل معنا في إحدى عمليات النزاهة، لمساعدتنا في رفع قضية ضد الضباط الفاسدين أو الضباط الذين يتصرفون بطريقة سيئة جداً.

© AP Images

شرطي التحري أحمد ناصر، إلى اليمين، ضابط الاتصال المسلم في دائرة شرطة مدينة نيويورك، يلتقي بأحد معارفه في الحي خلال قيامه بزيارات مجاملة إلى مؤسسات يديرها عرب.

© PhotoEdit

إحدى عناصر شرطة مدينة نيويورك أثناء الخدمة.

نموذج للحد من الجريمة في ميكسكو وغواتيمالا

بقلم دينا فرناندز غارسيا

© AP Images

فتى، يلعب بكرة، يمر بجوار جندي يقوم بالحراسة في الحي السكني إل ميلاغرو، في بلدة مكسيكو، غواتيمالا الموبوء بالجريمة.

دينا فرناندز غارسيا هي عالمة أنثروبولوجيا وصحفية في تعمل في صحيفة إل بريوديكو الغواتيمالية، وكاتبة عمود سابقة في صحيفة برنسا ليبر. خريجة برنامج الصحافة بجامعة كولومبيا في نيويورك، وكانت زميلة نيمان في جامعة هارفارد.

وقفت المرأة النحيلة ذات الشعر القصير المنتصب في وسط ملعب كرة السلة. قالت آنا لويزا روكا، وهي واحدة من الأهالي الـ 15 الذين يحضرون اجتماعاً في مدرسة رسمية في ميكسكو، وهي ضاحية فقيرة يمزقها العنف، من ضواحي مدينة غواتيمالا سيتي، "أريد أن أتوجه بالشكر للسفارة الأميركية على ما تقدمه من مساعدة لأطفالنا هنا."

هذه الكلمات تصدح كالموسيقى في آذان صامويل ريفيرا، ضابط الشرطة المولود في بورتو ريكو، الذي يقود برنامج "دائرة الشرطة النموذجية" برعاية الولايات المتحدة. يقدم ريفيرا وزملاؤه في قسم شؤون المخدرات في السفارة الأميركية في غواتيمالا، عبر هذا البرنامج، إلى دائرة الشرطة في إحدى أكثر أقسام المدينة التي تعاني من الجريمة، المعدات الأساسية ويقوم بتوظيف الضباط وتدريبهم، وتخفيض معدلات الجريمة.

منذ تأسيس "دائرة الشرطة النموذجية" قبل سنة، انخفض معدل جرائم القتل بنسبة 11 بالمئة ضمن نطاق صلاحيات الدائرة، وانخفض المعدل العام للجريمة بحوالي 23 بالمئة. قال رئيس البلدية، أميلكار ريفيرا، الذي استحوذت مشاركته في هذا البرنامج على الاهتمام القومي، "أنا سعيد جداً".

كانت مشاركة رئيس البلدية أمراً أساسياً. فالتزام إدارته بتأمين الإنارة العامة في الشوارع لم يترك للمجرمين سوى القليل من

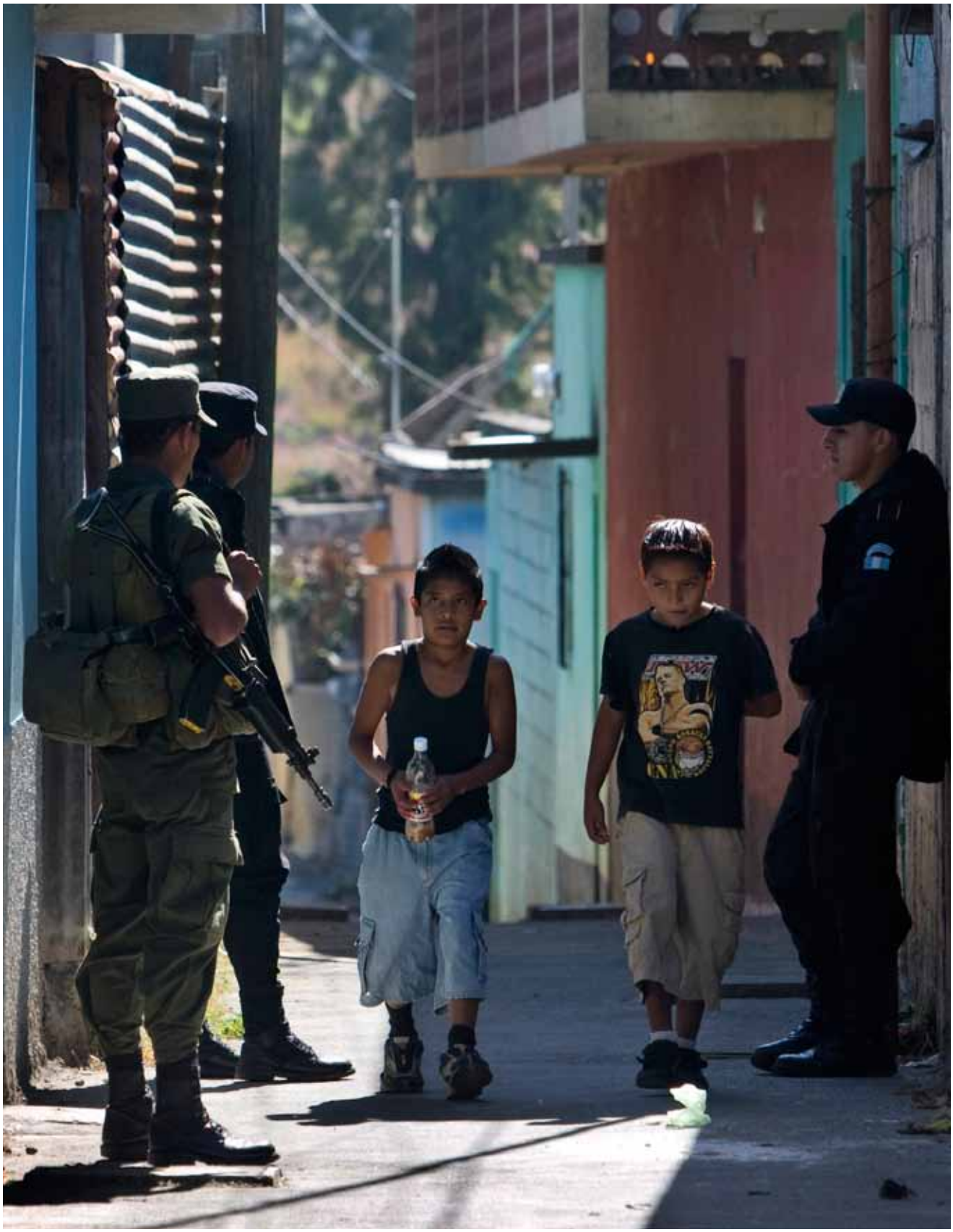

© AP Images

أطفال يمشون من أمام جنود وضابط شرطة يقومون بدورية في حي ال ميلاغرو، في بلدة ميكسكو، غواتيمالا المنكوب.

© AP Images

قال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية وليام براونفيلد، في بلدة ميكسكو، في 7 شباط/فبراير 2011، "سوف نستكشف إمكانية إنشاء عدد أكبر من مراكز الشرطة النموذجية في غواتيمالا."

الأماكن المظلمة تتيح لهم الاختباء فيها ليلاً. ومع مساعدة رجال الأعمال المحليين، قام المسؤولون الرسميون في المدينة أيضاً بتركيب 27 آلة تصوير أمنية لردع الجريمة وهم على وشك تركيب 30 آلة تصوير أخرى.

وقد بدأ الجيران يشعرون بالفرق الحاصل. فنشاط العصابات قد تدنى بصورة كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنة في السوق في منطقة إل ميلاغرو.

ويقول رئيس لجنة الباعة في السوق، هيلمان أورتيز "وأخيراً، تقوم الشرطة بعمل شيء ما."

لعل كسب ثقة المواطنين كان يشكل التحدي الأكبر. وقال صامويل ريفيرا خلال الاجتماع في المدرسة الرسمية، وهو يسلم قمصان "تي شيرت"، والمآزر، والأكياس التي تروج لرقم هاتف يستطيع الناس الاتصال به للإبلاغ عن أي نوع من الأعمال المخالفة للقانون، بدءاً من العنف العائلي ووصولاً إلى تجارة المخدرات "إننا نريد أن تكون الشوارع آمنة وبإمكانكم مساعدتنا". وأصر ريفيرا، "وإذا تصرف أي شخص بطريقة سيئة، أريد منكم أن تخبروني."

ضحك ضباط الشرطة الذين نظموا اجتماع الأهالي ، لكنهم كانوا يعلمون أن ريفيرا جاد للغاية فيما يقول عندما يتعلق الأمر بالفساد. فقط الضباط الذين خضعوا لاختبار الكذب ركزّوا على أن السلوك الأخلاقي يمكن أن ينجح بالنسبة "لدائرة الشرطة النموذجية"، وتجري إعادة تقييم هؤلاء الضباط من جانب السفارة الأميركية كل ستة أشهر. قبل مدة قصيرة، طلب ريفيرا استبدال 300 من أصل 750 ضابط شرطة كان قد تم توظيفهم مؤخراً من المقيمين في ميكسكو.

يستثمر برنامج "دائرة الشرطة النموذجية" معظم أمواله في التدريب: إذ يتعين على كل ضابط أن يكمل دورة تدريبية تستغرق أكثر من 1500 ساعة. ومؤخراً، وجد ريفيرا أن أفضل الأساتذة هم المتقاعدون الذين كان عليهم حل القضايا قبل 30 أو 40 سنة دون الاستعانة بالتكنولوجيا، تماماً كما تفعل شرطة غواتيمالا اليوم.

يقول ريفيرا "إن الأمر ينجح بصورة ممتازة، لأنهم يُعلّمونهم كيف يقومون بعمل الشرطة بأيديهم العارية."

يشدد ريفيرا: "وإذا أساء أي شرطي التصرف، دعوني أعرف."

يعرف رئيس البلدية ريفيرا، وهو المُرشح لإعادة انتخابه، إن الجريمة سوف تشكل إحدى القضايا الرئيسية في حملته، وربما القضية الفردية الأكثر أهمية.

يقول رئيس البلدية ريفيرا: "أنا أعلم أنه لا يزال هنالك العديد مما ينبغي عمله لكي نرى أن برنامج "دائرة الشرطة النموذجية" بإمكانه فعلاً يحقق النتائج التي يستحقها المجتمع الأهلي. ولتحقيق ذلك، يحتاج رئيس البلدية إلى تعزيز التعاون المؤسساتي والحصول على مشاركة حلفاء أقوياء من الحكومة المركزية. وإذا نجح ريفيرا، فمن المحتمل أن رؤساء البلديات الآخرين والمسؤولين السياسيين سوف يلاحظون ذلك.

الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون في غابورون

بقلم إفرايم ثوسو كيورنغ

Godfrey G Mpuse

مبنى الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون في مدينة غابورون عاصمة بوتسوانا.

إفرايم ثوسو كيورنغ هو مراسل صحفي في غابورون، بوتسوانا

تدرب الأكاديميات الدولية لتطبيق القانون ضباط الشرطة للحفاظ على النظام الاجتماعي، مع احترام ودعم الحقوق المدنية والإنسانية. ومبادرة هذه الأكاديميات هي جهد متعدد الجنسيات نظمته الولايات المتحدة و 85 دولة في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأميركا اللاتينية.

وصفت أمل علي سلمان، المتخرجة من الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون في غابورون، بوتسوانا، برنامج هذه الأكاديميات هناك قائلة: "كانت دورة تدريبية جيدة. تعلمنا عن التحقيقات، والإرهاب، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والمتفجرات، وتبييض الأموال، وغيرها من المواضيع. ولكن التدريب الذي ترك انطباعا كبيرا علّي كان حول القيادة."

وكانت أمل سلمان، التي تعمل في سلك الادعاء العام في جيبوتي، جزءاً من ضمن مجموعة مؤلفة من 36 ضابطاً من مستوى متوسط مسؤولين عن تطبيق القانون في بوتسوانا ودول أفريقية أخرى اشتركوا في برنامج مدته ستة أسابيع لتطوير قدرات المسؤولين عن فرض تطبيق القانون في الأكاديمية في غابورون.

في مقابلة أجريت معها بعد تخرجها، قالت سلمان ان صفها الدراسي ناقش مشاكل الاحتيال والإرهاب وتبييض الأموال على المستوى النظري، وفي وقت لاحق أجروا تمارين تطبيقية لاختبار كيفية استجابتهم لحالات من واقع الحياة.

تواجه جيبوتي، التي تقع بين الصومال وإثيوبيا، عدداً من التحديات الأمنية التي تتراوح بين التهديدات الإرهابية ونشاط القراصنة في الصومال، فضلا عن مشكلة تهريب المهاجرين غير الشرعيين من إثيوبيا. وتستخدم بعض العناصر الإجرامية جيبوتي كنقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين لتهريبهم إلى الشرق الأوسط.

قال صديقي كوروما من غينيا، ان التدريب منحه الفرصة لمشاطرة التحديات والإنجازات مع غيره من كبار المسؤولين عن تطبيق القانون في أفريقيا. والمهم أيضا بالنسبة له كانت الدورات حول الاحتيال المالي وحقوق الإنسان. وأوضح انه كضابط عليه أن يقدر أن جميع البشر بمن في ذلك المجرمون، لديهم حقوق يجب احترامها. وأضاف أن بلاده تتحمل أعباء مشاكل الاتجار بالمخدرات شبيهة بمشاكل الاتجار بالمخدرات التي شهدتها بلدان أميركا اللاتينية.

وقال أيضا: "الآن هذا التدريب سيعزز قدرتنا على مكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو فعال."

وأشار مدير برنامج الأكاديميات الدولية لتطبيق القانون جيمس سميث انه استمتع بالعمل مع المشاركين في الدورة، مضيفا أنهم في الأسبوع الأول من دورة تدريبية مدتها ستة أسابيع، ركزوا اهتمامهم على قيام الشرطة بضبط الأمن في المجتمع الأهلي وعلى المحافظة على الكرامة الإنسانية.

قال سميث: "الكرامة الإنسانية أمر مهم، وعلى دوائر الشرطة الإدراك بأن الناس والشرطة لديهم حقوق يجب احترامها. كان لدينا موظفون أمنيون دبلوماسيون ومدربون من مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي يعلّمون حصصاً حول التحقيقات في مسرح الجريمة وغيرها من القضايا."

وقد تضمّن التدريب أيضاً حصة حيث قام فيها فريق كل بلد بتقديم عرض حول التحديات التي يواجهونها والطرق التي يستخدمونها من أجل التصدي لها.

حول الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون (ILEA)

تدرب الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون ضباط شرطة للمحافظة على النظام الاجتماعي مع احترام ودعم الحقوق الإنسانية والحقوق المدنية. تمثل مبادرة الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون (ILEA) جهداً متعدد الدول نظمته الولايات المتحدة مع 85 بلداً في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأميركا اللاتينية.

Godfrey G Mpuse

الضابط صديقي كوروما في غينيا يتسلم شهادته من جيمس سميث، مدير برنامج الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون (ILEA).

Godfrey G Mpuse

أمل علي سليمان، العاملة في سلك النيابة العامة في جيبوتي وخريجة برنامج تطوير تطبيق القانون الذي يستغرق ستة أسابيع، تتسلم شهادة الدبلوم في غابورون.

وأضاف سميث انه "من ثم ناقش أفراد الصف، بالاستناد إلى خبراتهم المتفاوتة، كيف يمكن لفريق البلد التعامل مع مشاكلهم."

ينظم برنامج الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون دورة تدريبية للمسؤولين عن فرض تطبيق القانون تدوم ستة أسابيع وتقدم أربع مرات في السنة إلى كبار المسؤولين عن فرض تطبيق القانون في أفريقيا. تقدم الأكاديمية في غابورون مقررات دراسية حول مكافحة الإرهاب، والتحقيق الجنائي، ومعالجة القضايا، ومكافحة الجريمة المنظمة، والنظر في الأدلة، والنواحي الأخرى لتطبيق القانون.

وذكر مدير البرنامج سميث أن الأكاديمية قامت بتحديث البرنامج. وفي عام 2011 ، سوف يشمل التدريب الجرائم الالكترونية، وجرائم الجنس، والتحقيقات ما بعد الانفجارات، والتحقيقات في العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس.

الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون في تايلندا

بقلم فارين ساشديف

Courtesy of Pornchai Jatuponwpongchai

الفريق في الشرطة الملكية في تايلندا، شاكثيب شايجندا، مفوض شرطة المدينة في الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون في بانكوك

تدعم الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون في بانكوك بناء مؤسسة العدالة الجنائية في آسيا، وتشدّد على حكم القانون، وتسعى إلى تعزيز الشراكات والتعاون بين أجهزة فرض تطبيق القانون في آسيا. تدرب الأكاديمية المسؤولين عن فرض تطبيق القانون للتعامل مع جرائم المخدرات، والإرهاب، والجرائم العابرة للحدود القومية الأخرى

في كانون الأول/ديسمبر *2010*، أجرى الصحفي التايلندي فارين ساشديف مقابلة مع مفوض الشرطة الملكية التايلاندية لشرطة المدينة، الجنرال شاكثيب شايجندا، حول تدريبه في الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون. وتحدث أيضاً مع مدير برنامج الأكاديمية، ألفريد إس تزارسكي، ومع المُدرب في الأكاديمية كيفين بلير من الوكالة الأميركية لمكافحة الإتجار بالمخدرات.

ما هي مسؤولياتك الحالية؟

أنا مُفوّض مكتب شرطة المدينة، وهو أعلى منصب في المكتب. الإرهاب والتفجيرات هما أكبر تحديّين يترافقان مع هذا المنصب. أنا متأكد أنك سمعت الكثير عن التفجيرات في بانكوك مؤخراً، التي ألحقت الأضرار وأدت إلى مقتل الضحايا الأبرياء. لم يكن بوسعنا التعرف مسبقاً على أين ومتى سوف تحدث الانفجارات. فقضايا التفجير هي الأصعب والأكثر تحدياً من التوصل إلى حل لها. لكننا نحقق تحسناً. لقد ركبّنا، مثلاً، كاميرات تلفزيونية. وبصفتي مُفوض مكتب شرطة المدينة في بانكوك، شاركت في التحقيقات المتعلقة بكافة حوادث التفجير.

ما هي الدورة التدريبية التي التحقت بها في الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون؟

أخذت دورة تدريبية اسمها "ما بعد التفجير" (Post Blast) شارك فيها حوالي 20 طالباً، وكان معظم الطلاب من ضباط الشرطة من بلدان أخرى. تقدم الأكاديمية مقررات تعليمية متنوعة،

لكنني كنت ملتزماً كلياً بأخذ هذه الدورة التدريبية لأن الإرهاب يؤثر على حياتنا اليومية، وخاصة التفجيرات الانتحارية التفجيرات الموقوتة كما تُعرف في الشرق الأوسط. لقد حضرت هذا الصف الدراسي سنة 2003، وأوصيت نظرائي ومرؤوسي بأخذ مقرر "ما بعد التفجير."

ما هي مدة هذه الدورة؟

أسبوعان. فهناك محاضرات ودراسات ميدانية مكثفة جداً. لقد أعجبت بالمقرر لأنه كان جديداً وشكل تحدياً، ويمكنني تطبيق تلك المعرفة في مكتب شرطة المدينة. بعد الانتهاء من الدراسة أُرسلت إلى قاعدة في جنوب البلاد حيث كانت حوادث التفجير تحصل بشكل متكرر ولديهم خبرة أكبر في تطبيق الدروس في أوضاع الحياة الواقعية.والمدرّسون في الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون رائعون.

ماذا كانت توقعاتك قبل الالتحاق بالدورة التدريبية وبعده؟

حينما التحقت بالدورة كان مستوى معرفتي حول التفجيرات وخبرتي في فترة ما بعد التفجير صفرا. هناك الكثير من التقنيات التي يستخدمها الإرهابيون، وهم يستمرون في تغييرها، ويتحدّون السلطات بِحيَل جديدة، ويحاولون استباق المسؤولين عن تطبيق القانون. والمدرسون يعلمونك جميع التقنيات اللازمة لحماية نفسك.

هل لديك أفكار أخرى تقولها للذين يفكرون في أخذ المقررات التعليمية في الأكاديمية الدولية لتطبيق القانون؟

أقترح عليهم بقوة أخذ مقرّر "ما بعد التفجير" وإضافة المزيد من الطلاب إليه إذا سمحت الموازنة بذلك، طالما أن الإرهابيين متواجدون هنا لكي يبقوا. إن اتباع أعلى مستويات الأمن هي الطريقة الوحيدة التي تمكننا من ضمان الأمن.

حسب تعبيره

ألفرد إس تزارسكي جونيور
مدير البرنامج
الأكاديمية الدولية لفرض تطبيق القانون

إنه لأمر فريد ان يكون هناك مشاركون من جميع هذه البلدان المختلفة، يحاولون معاً بناء علاقات، وفي نفس الوقت يتبادلون معارفهم وخبراتهم مع بعضهم البعض... هذه على الأرجح الطريقة الأكثر فعالية لبناء هذه العلاقات.

Courtesy of Pornchai Jatuponwpongchai

مدير الأكاديمية ألفرد إس. تزارسكي الإبن.

كفين بلير
رئيس وحدة
مكتب التدريب الدولي لوكالة مكافحة الإتجار بالمخدرات

تشكل المخدرات مشكلة في جميع أنحاء العالم ولذا فإن هذه المنطقة لا تختلف عن أي منطقة أخرى. يعترف المشاركون في الصف الدراسي بمشاكل المخدرات في بلدانهم. إنهم يتطلعون إلى المزيد من الخيارات لكي يتمكنوا من أداء عملهم بصورة أفضل. ونحن ننظر إلى الخيارات لكي نرى كيف نستطيع مساعدتهم في أداء عملهم بصورة أفضل.

Courtesy of Pornchai Jatuponwpongchai

كفين بلير

ضبط الشرطة

المواطنون يشجعون ضبط الأمن بطريقة أخلاقية

بقلم صامويل ووكر وأندريا لورنز

© Corbis

ضباط الشرطة يرحبون بالمواطنين في حفلة نظمها سكان الحي بمناسبة الليلة القومية للخروج من المنزل في أوستن، بولاية تكساس.

الدكتور صامويل ووكر هو أستاذ فخري في العدالة الجنائية في جامعة نبراسكا في أوماها، ومؤلف عدة تقارير ومقالات حول مساءلة الشرطة، ومراقبة المواطنين للشرطة، والنواحي الأخرى لسياسة العدالة الجنائية. كتابان من كتبه المنشورة هما بعنوان: العالم الجديد لمساءلة الشرطة، ومساءلة الشرطة: دور المواطنين في مراقبة الشرطة. أندريا لورنز هي صحفية تقيم في مدينة أوستن، بولاية تكساس.

يعرف الناس حول العالم اسم رودني كينغ، على الرغم من أن الحادث المُسجل على شريط فيديو يظهر فيه ضباط من دائرة الشرطة التابعة لمدينة لوس أنجلس وهم يضربون كينغ قد حصل سنة 1991، فان اسمه لا يزال بمثابة كلمة ترمز إلى سوء سلوك الشرطة.

إلا أن ما يعرفه القليل من الناس، هو أن الحادث المأساوي الذي تعرض له كينغ قد دفع دائرة عُمدة مدينة لوس أنجلس إلى إقامة ما أعتبره العديد من الخبراء الشكل الأكثر فعالية لمراقبة المواطنين للشرطة. وفي الواقع، فإن الطريقة التي ردّ بها مجلس المشرفين في مقاطعة لوس أنجلس ودائرة عمدة المدينة على حادثة رودني كينغ، قد أظهرت أن وكالات فرض تطبيق القانون وجميع أجهزة الدولة التي تُرفع التقارير إليها يمكنها أن تتعلم من حوادث سوء سلوك الشرطة، واتخاذ الخطوات لتصحيح السياسات والممارسات التي تسمح بحصول سوء السلوك هذا.

ردّ إيجابي على حادث سلبي

بعد حادث رودني كينغ، أجرى مجلس المشرفين في مقاطعة لوس أنجلس ودائرة عُمدة المدينة مراجعة لدائرة عُمدة المدينة دققت عن كثب في طائفة من القضايا، بما في ذلك إطلاق الرصاص من جانب الضباط المتورطين، واستخدام القوة الجسدية، والضباط الذين يسببون المشاكل، وتدريب الضباط، والثقافة الداخلية للدائرة، والحاجة إلى مساءلة أكبر من جانب الجمهور. وأوصى التقرير الناجم عن المراجعة بإقامة عملية مراقبة دائمة للمواطنين بغية تعزيز المساءلة العامة، بما في ذلك إقامة هيئة مستقلة لمراقبة نشاط مكتب

العُمدة. وفي عام 1993، تم إنشاء الهيئة الاستشارية القانونية الخاصة لدى دائرة عُمدة مقاطعة لوس أنجلس تضم موظفين بدوام كامل، الأمر الذي شكل ولادة "نموذج المدقق" لمراقبة المواطنين، وهو واحد من برنامجين لمراقبة الشرطة في الولايات المتحدة (النموذج الثاني هو عبارة عن هيئة مراجعة من المواطنين المتطوعين تعمل بدوام جزئي وتركز على شكاوى مُعيّنة).

يتكون المجلس الخاص من فريق من الخبراء لهم الصلاحية الكاملة للتدقيق في أي ناحية من عمليات دائرة عُمدة المدينة ومراقبتها. لقد أصدر المجلس الخاص، الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم، 29 تقريراً عاماً نصف سنوي وهذه التقارير تعالج القضايا الأكثر حساسية المتعلقة بمساءلة الشرطة: استخدام القوة، والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الدائرة، وقضايا الموظفين، وإدارة مراكز شرطة المقاطعة، والقضايا الأخرى التي لا تحصى ولا تعدّ. المراقبة المنتظمة والتقارير المنتظمة للمجلس الخاص حول الدعاوى المدنية ضد مكتب العُمدة أدت إلى تخفيض عدد الدعاوى المرفوعة ضد الدائرة ومبالغ التسويات النقدية المدفوعة إلى أصحاب الشكاوى.

في العديد من الحالات أدّت توصيات المجلس الخاص إلى تغييرات في سياسة الدائرة نتج عنها سلوك أكثر أخلاقية وإنسانية من جانب الشرطة. ففي سنة 1993، مثلاً، نظرالمجلس الخاص في مسألة وحدة الكلاب في الدائرة فوجد ان سياساتها لم تكن تنسجم مع أفضل الممارسات المعترف بها – كان كلاب مكتب العُمدة مُدربون على العضّ عندما يعثرون على مشتبه به بدلاً من النباح. وقد نتج عن توصيات المجلس الخاص تغيير في السياسة، الأمر الذي خفّض عدد الناس الذين عضتهم كلاب العُمدة بنسبة 90 بالمئة.

بعد خمس سنوات، حقق المجلس الخاص في قضية مركز سنتشوري المضطرب، وهو فرع لمكتب العّمدة متواجد في حي من أحياء المدينة التي ترتفع فيها نسبة الجريمة، وذلك بسبب العدد المرتفع لحوادث إطلاق النار من جانب الضباط المتورطين. وجد المجلس أن سلسلة من الممارسات الإدارية السيئة تكمن في جذور المشكلة. بعد أن تم تصحيح الممارسات وفقاً لتوصيات المجلس الخاص، برفع مستوى الإشراف وخفض عدد الضباط الموضوعين قيد الاختبار في المركز، هبط عدد حوادث إطلاق النار بنسبة كبيرة.

وفي مقاطعة لوس أنجلس، شجع المجلس الخاص ثقافة الانفتاح والمساءلة داخل مكتب العُمدة نفسه. ونتيجة لذلك، أقام العُمدة مكتب المراجعة المستقلة سنة 2001 بمثابة مكتب محاسبة داخلي إضافي يكمل جهود المجلس الخاص، مما ضاعف نطاق المساءلة العامة والانفتاح.

تصحيح أسباب سوء السلوك

لقد أثبت نموذج المدقق انه أحد الأشكال الأكثر فعالية للمراقبة التي يقوم بها المواطنون. ففي لوس أنجلس وفي أماكن أخرى، هناك الآن أكثر من مئة برنامج يقدم مراقبة المواطنين للشرطة.

© Corbis

شرطي يأخذ بصمات فتاة في سن العاشرة كجزء من حملة لمنع الجريمة ونشر التوعية حول الأمن في تكساس.

تُظهر إنجازات المجلس الخاص لماذا ينظر العديد من الخبراء إلى نموذج المدقق لمراقبة المواطنين للشرطة على انه أعلى من نموذج هيئة المراجعة المدنية التقليدية. فهيئات المراجعة تحقق في الشكاوى الفردية. وهذه المقاربة تركز على الأغراض وتتجاهل أسباب سوء سلوك الشرطة. أما نموذج المدقق فيركز على الأسباب، التي تنبع أحياناً كثيرة عن تقصير الإدارة في وضع سياسات وإجراءات جيدة للتحكم بسلوك الضباط. من هذه الناحية، يلعب نموذج المدقق دوراً وقائياً هاماً، ويساعد في تحسين عمل الدائرة ككل.

وبسبب تركيزه على أسباب سوء سلوك الشرطة بدلاً من التركيز على المشاكل الناشئة عن السياسات والممارسات السيئة، يلعب نموذج المدقق لمراقبة الشرطة دوراً وقائياً هاماً ويساعد في تحسين أداء الدوائر ككل. فبفضل المثال الذي أرساه المجلس الخاص لمدينة لوس أنجلس، أنشأت السلطات القضائية الأميركية الأخرى نماذجاً لمراقبة الشرطة، بما في ذلك مكتب سياتل للمساءلة المهنية، ومراقب دنفر المستقل، ومكتب مراجعة الشرطة المستقل في بورتلاند (بولاية أوريغون).

مصادر أخرى

للمعلومات حول كيفية ضبط الأمن بطريقة أخلاقية وعلى نحو فعال

BOOKS AND ARTICLES

Baker, Al and Jo Craven McGinty. "NYPD Confidential." New York Times (March 26, 2010). http://www.nytimes.com/2010/03/28/nyregion/28iab.html

Bayley, David H. Changing the guard: developing democratic police abroad. New York , NY: Oxford University Press, 2006.

Colaprete, Frank A. Internal Investigations: A Practitioner's Approach. Springfield, IL: Charles C. Thomas, 2007.

Gottschalk, Petter. Police management: professional integrity in policing. Hauppauge, N.Y.: Nova Science Publishers, 2010.

Ikerd, Trent and Samuel Walker. Making Police Reforms Endure: The Keys for Success. Washington, DC: Department of Justice, 2010. http://www.cops.usdoj.gov/files/RIC/Publications/e04106264_policereforms_fin.pdf

International Police Training Journal (Interpol) http://www.interpol.int/Public/ICPO/corefunctions/Ejournal.asp

Lynch, Gerald W. Human Dignity and the Police: Ethics and Integrity in Police Work. Springfield, IL: Charles C. Thomas, 1999.

Newburn, Tim, ed. Policing: Key Readings. Portland, OR: Willan Publishing, 2005.

Prenzler, Tim. Police corruption: preventing misconduct and maintaining integrity. Boca Raton, FL: CRC Press, 2009.

Punch, Maurice. Police Corruption: Deviance, Accountability and Reform in Policing. Portland, OR: Willan Publishing, 2009.

Wexler, Chuck. "Good to Great" Policing: Application of Business Management Principles in the Public Sector. Washington, DC: Police Executive Research Forum, 2007. http://www.cops.usdoj.gov/files/ric/Publications/good_to_great.pdf

WEBSITES

Altus Global Alliance: Bibliography on Democratic Policing

Civilian Oversight & Police Accountability
http://www.altus.org/index.php?option=com_content&vi
w=article&id=45&Itemid=64&lang=en#

Evaluating Community Policing
http://www.altus.org/index.php?option=com_content&vie
w=article&id=44&Itemid=64&lang=en#

COPS: Community-Oriented Policing Services, U.S. Dept. of Justice. Resource Information Center. http://www.cops.usdoj.gov/RIC/ResourceSearch.aspx

This website has current reports on community policing topics.

International Law Enforcement Academies (ILEA) http://www.fletc.gov/training/programs/international-training-and-technical-assistance-itt/international-law-enforcement-academies

ILEA Bangkok
http://www.ileabangkok.com/

ILEA Gaborone
http://www.ileagaborone.co.bw/

National Association for Civilian Oversight of Law Enforcement (NACOLE) http://www.nacole.org/resources

This website lists national and international police

National Criminal Justice Reference Service
http://www.ncjrs.gov/

NCJRS hosts one of the largest criminal and juvenile justice libraries and databases in the world, the NCJRS Abstracts Database. The collection, with holdings from the early 1970s to the present, contains more than 205,000 publications, reports, articles, and audiovisual products from the United States and around the world. These resources include statistics, research findings, program descriptions, congressional hearing transcripts, and training materials.

Police Executive Research Forum, Critical Issues
http://www.policeforum.org/critical-issues-series/

Current research on the most difficult and important issues facing police departments.
Police Executive Research Forum, Critical Issues
http://www.policeforum.org/critical-issues-series/

جديد على فيسبوك

www.facebook.com/ejournalusa

eJOURNAL USA

نتواصل مع العالم

مجلة شهرية متوفرة بعدة لغات

وزارة الخارجية الأميركية / مكتب برامج الإعلام الخارجي